

المصدر : عكاظ
التاريخ : 03-02-2006
العدد : 14405
الصفحات : 27
المسلسل : 145

خادم الحرمين الشريفين زار نصف سكان العالم طلباً للسلام والاستقرار الدولي

جولة الملك.. الاتجاه شرقاً في الوقت المناسب



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال جولته الاسيوية الناجحة التي شملت الصين والهند وماليزيا وباكستان

عصر نهاية الأيدولوجيا

من أهم ملامح النظام الدولي الجديد، الإيجابية، تخلص أعضاء النظام الدولي، في سياستهم الخارجية من متغير الأيدولوجية، هناك قطب واحد مهيمن، يجد صعوبة كبيرة في تسويق قيمه الأيدولوجية على مستوى العالم، في الوقت الذي أصبحت فيه قيم الليبرالية، سواء في التجارة أو السياسة، لها ملامح إنسانية، ليس بالضرورة تمثل سيطرة همد القطب الأوحد، على حركة وقيم النظام الدولي، على سبيل المثال، الولايات المتحدة، لا تستطيع أن تعترض على محاولة المملكة توثيق علاقتها بالصين، لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك، وتجادل بعمدأ حرية التجارة الدولية، في نفس الوقت، تم أنها لا تستطيع أن تعترض على توثيق علاقة المملكة الاستراتيجية مع قوى دولية صاعدة، مثل الهند والصين، لأن أيًا منهما لم يدع بعد أنه في مقام المناقش الدولي، لما تدعيه الولايات المتحدة من هيمنة كونية.

ثم حتى على مستوى العلاقات الإقليمية، في منطقة جنوب غرب آسيا، لا تستطيع باكستان أن تمتنع من توجه المملكة لبناء علاقات وثيقة مع الهند، كما كان هذا الأمر في الماضي يمثل حساسية خاصة في حركة السياسة الخارجية السعودية، لأن الأجزاء في منطقة جنوب غرب آسيا، أضحت لا تحكها علاقات ردة غير تقليدية متبادلة، بين الهند وباكستان، ولكن تحكها أجواء تخفيف حدة التوتر بين الجارتين اللوديتين.

كتيب: د. ملال صالح بنان

قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بجولة استمرت قرابة الأسبوعين زار خلالها كلًا من الصين والهند وماليزيا وباكستان. هذه الجولة الآسيوية التي أجمع المراقبون على أنها تاريخية، هي تاريخية، بالفعل، ليس فقط في سياق سوابقها التاريخية، كان يقول مثلاً: أنها أول زيارة لملك سعودي للصين.. وهي أول زيارة لملك سعودي منذ أكثر من نصف قرن.. أو أنها أول زيارة لملك سعودي لماليزيا، لأكثر من ٣٦ عاماً... الخ.

المقصود بمفهوم «التاريخية»، هذا التصني الزمني لسير علاقات المملكة بهذه الدول... وهو على أي حال أمر له علاقة بالماضي، أكثر منه له علاقة بالمفهوم التقدمي الاستشرافي لحركة التاريخ، المهم، في هذه الجولة، هو: ملاحظة أن هذه الجولة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين، للشرق، أنها تأتي في إطار حركة التاريخ، في ما له علاقة بالمستقبل، أكثر مما كان له أهمية في الماضي، بمعنى أن جولة خادم الحرمين الآسيوية، لهذه الدول المهمة على نطاق حركة وشكل النظام الدولي الحاضر، لن تذهب في التاريخ كسجل زمني يرصد بالدقيقة والساعة حدوثها، ولكنها ستذهب، في التاريخ على أنها جولة، أتت في وقتها، من حيث مواكبتها لحركة التاريخ.. وأنها مثال الأحداث التاريخية الحاسمة والديقة، في التاريخ، التي كان لها أثر على ما بعدها من أحداث، بوصفها إحدى فقرات التاريخ الخالدة.

لذا، فإننا في محاولة رصد تاريخية هذه الجولة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين، لتجسد المملكة شرقاً، ليس بالمعنى الأيدولوجي الذي كان سائداً في نظام الحرب الباردة، ولكن بالمعنى التاريخي، في ماله له علاقة بمسيرة التاريخ الخيرة، طلباً للسلام.. وبالمعنى الإنساني العام، حيث أن هذه الجولة زار فيها الملك عبد الله ما يقارب من نصف سكان العالم.. وبالمعنى الاستراتيجي المائل في حقيقة أن ثلاثاً من هذه الدول الأربع، تمتلك الوراثة النووي، اثنان منهم خارج منهم خارج عضوية نادي الدول التقليدية.. وكذلك بالمعنى الاقتصادي، من أن هذه الدول، جميعها، استطاعت أن تحتل مكانة اقتصادية مرموقة في حركة التجارة العالمية، وهي أولى مقدمات بروز نزعة المنافسة الكونية لدى بعض هذه الدول، في مواجهة احتكار الغرب للهيمنة الكونية، على العالم، طوال فترة الأظلمة الكونية الحديثة، منذ نهاية القرن الخامس عشر، إلى الآن.

● القيادة المستشرية حركة التاريخ، والجولة مثال لأحداث القفزات الخالدة

● قيم الليبرالية في التجارة والسياسة لها ملامح انسانية لا تتصل بسيطرة القطب الواحد

توجه المملكة، شرقاً، لم يأت من فراغ، كما أنه، لم يأت فجأة وبدون مقدمات. بالعكس المملكة، وحتى لا يبدو تحركها شرقاً، مفاجأة للجميع، وخاصة الولايات المتحدة، علت في الفترة السابقة على توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة، ليس بوصفها القطب الأوحدي النظام الدولي، ولكن لأن اعتبارات مصالح المملكة الوطنية ومقتضيات أمنها القومي، كانت في الماضي، كما هي الآن، وستظل في مستقبل طويل قادم، تنطلق من الإبقاء على علاقات وطيدة وممتدة وعميقة مع الولايات المتحدة، ولكن دون أن يعني ذلك، احتكار أميركياً لحركة السياسة الخارجية السعودية.

وربما مهدت مؤسسات السياسة الخارجية السعودية، لتوجه المملكة شرقاً، بظلمة الولايات المتحدة والغرب، بصورة خاصة، على أن ذلك لن يكون، بأي حال من الأحوال على حساب علاقات المملكة التاريخية والخاصة، مع الغرب والولايات المتحدة، على وجه الخصوص. زيارة خادم الحرمين الشريفين لأوروبا والولايات المتحدة، في الربيع الماضي، كان الهدف منها، ليس فقط تصفية حساب كل الترسبات السلبية التي تركها حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابي... ولكن، أيضاً، إقحام الغرب، بكل صراحة، أن المملكة تعي تماماً التحولات التي تطرأ على حركة السياسة الدولية والتجارة العالمية، في عصر نهاية الأيديولوجيات.. وأنه لم يعد هناك مجال لأن يتذرع أحد بحساسمة الأيديولوجية، في حركة السياسة الدولية.. ويعي أكثر أن المملكة حريصة على علاقاتها الخارجية معه، بقدر حرصها على الاستفادة من موارد النظام الدولي الجديد، في مجالات السياسة

لتولد قناعة استراتيجية بينها وفي المنطقة، بأنه لا يمكن حل خلافاتها خارج إطار الحلول السلمية، التي يمكن للمملكة أن يكون لها دور إيجابي، في هذا الصدد. حتى على المستوى الثنائي بين الهند وباكستان لم يعد الخلاف بينها تسيطر عليه الاعتبارات الأيديولوجية، كما كان الأمر في الماضي. في الهند اليوم من المسلمين ما يقارب أو يزيد عن ذلك الذي في باكستان... كما أن تجرية المتغير الأيديولوجي في انقسام شبه القارة الهندية، لم تعد تلك الحساسية والرخم، الذي كان عليه الحال عند قيام دولتي الهند وباكستان، عقب الاستقلال. الشعور القومي، بحس الدولة، طغى مع الوقت على الحس الأيديولوجي. عند شعبي البلدين، اليوم، في الهند، على سبيل المثال: ينظر المسلمون إلى الخلاف بين الهند وباكستان من منظور سياسي قومي، وليس من منظور أيديولوجي صام. في النهاية: معيار المواطنة، وليس معيار الأيديولوجية، هو الذي يتحكم في مشاعر وضمائم المسلمين الهنود والباكستانيين، على حد سواء.

إن: الأيديولوجية، بمعناها الصارم الذي كان يتحكم في علاقات الدول، بعضها البعض، لم يعد له وجود في النظام الدولي الحالي، الدول، وإن احتفظت بثوابتها الأيديولوجية، كأحد مصادر شرعية أنشطتها السياسية، إلا أنها لم تعد ترعى اهتماماً لعامل الأيديولوجية، في حركة سياستها الخارجية. العلاقات بين الدول، في هذا الوقت، تحددتها مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، لا عقائدها الأيديولوجية، بصورة لم تعيدها الأنظمة الدولية الحديثة المتعاقبة.

الاتجاه شرقاً عن طريق القطب

المملكة، عندما أخذت تتجه شرقاً، بجولة الملك عبد الله، الآسيوية هذه، كانت كمن يختار اللحظة التاريخية الحاسمة، لتعظيم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، في نظام دولي، فلن الكيرون أنه لا يكفل المرونة الكافية لأعضائه بأن يحددوا خياراتهم، وفقاً لمصالحهم ومقتضيات أمنهم، خارج إرادة القطب الدولي الأعظم الوحيد. بالعكس، المملكة عندما اتجهت شرقاً بهدف الزيارة التي قام بها الملك عبد الله، وعت تماماً، أهم خصائص النظام الدولي الحالي: المرونة الكبيرة التي يتيحها هذا النظام الأحادي القطبية، للدول، في تحسس مصالحها الحقيقية، مع هذا القطب، وكذا أي طرف دولي يحمل مواصفات الترشيح للمنافسة على الهمزة الكونية، مستقبلاً، دون إثارة حفيظة هذا القطب الدولي الأوحدي.

الهند، من جانبها جذبت جيوشاً جرارة، لمواكبة التطور في صناعة المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، جذبت رؤوس أموال أجنبية وفيرة من مجتمعات اقتصادية متقدمة في الغرب، للاستفادة من الميزة التنافسية للعمالة الهندية الماهرة في أنظمة المعلومات وتكنولوجيا إدارة رؤوس الأموال المتقدمة، دون ما حاجة لاستقدام هذه العمالة الهندية الماهرة، في مجتمعات هذه الدول الصناعية الكبرى، مما وفر على هذه الشركات العالمية الكبرى التي فتحت فروعا لخطوطها الإنتاجية في الهند... واستغلت من الخبرة الهندية في إدارة وتدوير رؤوس أموالها إلكترونياً، عن بعد، تكلفة العمالة الباهظة في مجتمعاتها، وكذلك الضرائب الكبيرة، على دخولها، في موطنها الأصلية. بالإضافة إلى إمكانات هذا السوق الواعد الكبير، في هذه الدول الآسيوية التي زارها خادم الحرمين الشريفين، لمنتجات المملكة من الصناعة النفطية التحويلية المتقدمة، التي تتمتع من خلالها المملكة بميزة تنافسية كبيرة، توفر أسواق هذه الدول فرص وأعدة كبيرة لرؤوس الأموال السعودية للاستثمار. تنافس تلك التي اعتاد رأس المال السعودي العمل فيها، في الغرب... كذلك بإمكان هذه الدول أن توفر جزءاً كبيراً من واردات المملكة من السلع المصنعة، واحتياجاتها من الخبرات الفنية الماهرة، بتكلفة ونوعية تنافس ما اعتدنا عليه من خبرات أجنبية أوروبية وأمريكية، مكلفة، وكثيراً ما تتحكم فيها الاعتبارات السياسية غير المواتية.

والاستراتيجية والاقتصاد، لتعظيم مصالح المملكة العليا وتعزيز متطلبات أمنها الوطني والقومي. إذن، هناك ربط استراتيجي بين زيارة خادم الحرمين الشريفين لأوروبا والولايات المتحدة، في الربيع الماضي لأوروبا والولايات المتحدة، وجولته الآسيوية الأخيرة، التي انتهت أمس.

الانتداب من نصف العالم

الدول الأربع التي زارها الملك عبد الله في جولته الآسيوية الأخيرة يقطنها نصف العالم، دولتان فقط (الهند والصين) يقطنها ما يقرب من ثلاثة مليارات نسمة...! ثروة بشرية هائلة، كانت إلى وقت قريب، بعيدة عن اهتمامات المملكة، لحساسيات ربما فرضتها اعتبارات الأيدلوجية، وليس منطلق السياسة وعقلانياتها. نحن عندما نشير إليها على أنها فريدة بشرية، نعي تماماً أن الصين تقرب مثلاً لأن تبتوا مكاتبه ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الهند، في غضون أقل من عشر سنوات، يمكن أن تتنافس وتتجاوز اليابان، على هذه المكاتب المتفيزة في حركة التجارة العالمية. الغرب، باختصار: لم يعد يطبق على النظام الدولي، بصورة محكمة، بعد أن بدأ الشرق يسحب أهم أدوات السيطرة الاستراتيجية على العالم (حركة التجارة العالمية)، من قبضة الغرب. ونعي أيضاً أنه بين كل من الصين والهند منافسة شديدة على إثبات حقيقة أن العنصر البشري، هو أهم أدوات الإنتاج، في عصر ظل الغرب، والعالم أيضاً، أن تقدم الغرب التكنولوجي، سوف يجعل المعامل البشري، من مخلفات عصر ما قبل التكنولوجي. الصين والهند، وجدا ميزتهما التنافسية في العنصر البشري، وعماله على تطوير التكنولوجيا، لزيادة اعتماد حركة الإنتاج والتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، على العنصر البشري، بصورة أساسية. الصين لم تعد معجزتها الحضارية والإنسانية والاقتصادية، في قدرتها على إطعام أكثر من مليار نسمة، كما كان الأمر في العهد الشيوعي.. الهند لم تعد مهتدة بالجماعة، كما كان الأمر، من ثلاثة عقود مضت. البضائع الصينية، في الوقت الحاضر، غزت العالم، بأسعار منافسة وجودة عالية..

ولكن علينا، في هذا السياق أن نلاحظ: أن هناك قاسما مشتركا بين حركة تجارتنا التقليدية، مع الغرب.. وتلك النامية مع الشرق. كل من الصين والهند، يحتاجان إلى النفط، بصورة متزايدة، تنافس حاجة الأسواق التقليدية للنفط، في الغرب الصناعي. الصين تستورد أكثر من سبعة ملايين برميل نفط، يوميا، حيث تشكل وارداتها النفطية ٦٠٪ من احتياجاتها من النفط، لذا تعتبر الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة... ولذا كانت الصين والهند، وراء هذه الزيادة المطردة في الطلب العالمي للنفط، الذي تسبب في زيادة أسعار النفط، غير المسبوقة.

الأبعاد الاستراتيجية

لجولة الملك عبد الله الأسبوعية أبعاد استراتيجية، تصب في خدمة مصالحنا الوطنية العليا وأمننا الوطني، يعده القومي (العربي والإسلامي) الممتد، كما سبق وذكرنا هناك ثلاث دول من بين الدول الأربع، التي زارها خادم الحرمين الشريفين، تمتك الرادع النووي بإبعاده الاستراتيجية غير التقليدية. ولتأت من الدول الأربع (الهند وباكستان) من خارج النادي النووي التقليدي للدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي كان استقرار العالم، في نظام الحرب الباردة يعتمد على آلية توازن الرعب النووي بينهم. بغرض، كل من الهند وباكستان، عضويتها على النادي الدولي النووي، تدخل منظمة جنوب غرب آسيا في حركية التوازن الاستراتيجية العالمي، بصورة غير مسبوقة. وبما أن المملكة، تقع في الركن الأقصى من منطقة جنوب غرب آسيا، لا بد أن هذه التحولات الاستراتيجية، غير التقليدية لها أبعادها على

ولكن علينا، في هذا السياق أن نلاحظ: أن هناك قاسما مشتركا بين حركة تجارتنا التقليدية، مع الغرب.. وتلك النامية مع الشرق. كل من الصين والهند، يحتاجان إلى النفط، بصورة متزايدة، تنافس حاجة الأسواق التقليدية للنفط، في الغرب الصناعي. الصين تستورد أكثر من سبعة ملايين برميل نفط، يوميا، حيث تشكل وارداتها النفطية ٦٠٪ من احتياجاتها من النفط، لذا تعتبر الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة... ولذا كانت الصين والهند، وراء هذه الزيادة المطردة في الطلب العالمي للنفط، الذي تسبب في زيادة أسعار النفط، غير المسبوقة.

الصين، أيضاً، متوقع لها، خلال عشر سنوات أن تتفوق على الولايات المتحدة في الضغط على الطلب العالمي للنفط، لترتفع وارداتها من النفط، إلى ٢٠ مليون برميل يوميا، أي ما يوازي ربع الطلب العالمي الحالي على النفط. الهند، أكثر تعاطفاً للنفط، من الصين، لحدرة مصادرها الطبيعية منه. ولكن الهند ستكون قادرة، بقوة اقتصادها على دفع فاتورة النفط المرتفعة، بعد أن كانت في السبعينات والثمانينات، من القرن الماضي، على قائمة الدول الفقيرة التي تتلقى مساعدات من منظمة الأوبك، من أجل تغطية نسبة من فاتورة النفط المرتفعة..؟!
الآن، لا تتجاوز واردات الهند والصين من النفط السعودي المليون برميل يوميا، وهو ما يمثل ما يوازي ربع واردات الهند من النفط، وما يزيد قليلاً عن ١٦٪ من واردات الصين من النفط. أخذاً في عين الاعتبار الزيادة المطردة لحاجة كل من الصين والهند للنفط، وفي ظل إمكانات إنتاجية متناقصة للنفط حول العالم، عدا إمكانات المملكة الواعدة في الإنتاج، نستطيع أن نتلمس مدى العكالة الاستراتيجية الهامة التي سيتبوأها المملكة، في الاقتصاد العالمي، عن طريق قدرتها على مد أهم مستهلكين للنفط في العالم (الهند والصين)، بالإضافة للالتزامات المملكة التقليدية للدول المستهلكة التقليدية، كمنتهن أمن ومسئول وموثوق فيه، للتلبية حاجة الاقتصاد العالمي من النفط الخام، بإمدادات آمنة وأسعار مناسبة، بما لا يتوفر لأي منتج آخر للنفط، في العالم.

الوقت المناسب

في حقيقة الأمر، المملكة لم تتأخر في الاتجاه شرقاً، كما يدعي بعض المراقبين. بالعكس، المملكة اتجهت شرقاً، في الوقت المناسب، بعد تهمة الظروف السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، في إطار أهداف سياستها الخارجية، لتعظيم مصالحها العليا، وكذا مراعاة مقتضيات أمنها القومي، كما يظهر هناك مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية تحققت من هذه الجولة، كانت تنتظر الساعة الحاسمة لاقتصاصها، وكان.

تاريخية هذه الزيارة، إن، لا تنحصر في مداها الزمني الذي تطورت فيه، ولكن في بعدها التاريخي الشامل، بإبعاده الإنسانية واعتباراته الجغرافية ومقتضيات حركة النظام الدولي الحالي وتوجهاته، وأهم من كل ذلك، صلة كل ذلك بغاية مسيرة التاريخ النبيلة (السلام).

لقد استشرفت القيادة السعودية حركة التاريخ وهي تطوى أمامها كاشفة عن أسرار مسيرتها السرمدية الخالدة... وكان أن تهيأت الفرصة لمواكبة حركة التاريخ، من أجل تعظيم مصالحنا العليا ودعم متطلبات أمننا الوطني، بامتداده القومي، في العالمين العربي والإسلامي، وكان الحس السعودي الفطري جاهزاً لاغتنام الفرصة، ليعم السلام مجتمعنا والمنطقة والعالم.

وكان الوقت أكثر من مناسب لجولة الملك عبدالله التاريخية الآسيوية، التي انتهت يوم أمس.

مقتضيات أمن المملكة، وكذا استقرار منطقة الشرق الأوسط، برمتها.

سوابق استراتيجية وسياسية، أحدثها واقع امتلاك الهند وباكستان للرادع النووي، يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على استراتيجية حظر انتشار الأسلحة النووية، في العالم، إيران على سبيل المثال؛ يشك أنها تعمل على امتلاك رادعها النووي الخاص بها، هذا بالإضافة، إلى تأكيد امتلاك إسرائيل للرادع النووي.

ولكن هناك أبعاد استراتيجية إيجابية يمكن أن يكون للمملكة دور فيها لتخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب غرب آسيا، بل وفي منطقة الشرق الأوسط، أيضاً. المملكة، كما ظهر من جولة خادم الحرمين الشريفين الآسيوية، بتطوير علاقاتها مع الهند، والتأكيد على العلاقة التاريخية مع باكستان، مرشحة أكثر من أي طرف دولي وإقليمي، على القيام بدور إيجابي في تخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب غرب آسيا... وحفض احتمالات المواجهة، سواء التقليدية أو غير التقليدية بين الهند وباكستان، إلى أبنى مستوى ممكن. المملكة، سوف يمتد تعاملها في قضايا الأمن الاستراتيجية، مع كل من الهند وباكستان، لمحاولة احتواء أزمة العلاقات بين الغرب وإيران، حول ملف الأخيرة النووي... وكذا احتمال إحياء المخاوف من إمكانات الردع التقليدية لدى إسرائيل لخارج منطقة الشرق الأوسط، بضم منطقة جنوب غرب آسيا إليها.

إذا ما نجحت مساعي المملكة في حل مشكلة الخلاف التاريخي بين الهند وباكستان، على إقليم كشمير، فإن ذلك من شأنه أن يخففه، إلى أبنى مدى ممكن، احتمالات المواجهة بين البلدين... ويثير اهتمامهما، كطرفين تويين بإمكانات إسرائيل النووية، عن طريق ربط أمن منطقة الشرق الأوسط، بضم منطقة جنوب غرب آسيا، ليصبح التهديد الأمني، لكل من الهند وباكستان، لا يأتي من احتمالات المواجهة النووي بينهما، ولكن من وجود طرف إقليمي (إسرائيل) يسبب قلقاً أمنياً لهما، يتوجب التعامل معه بخطورة أبعاده الاستراتيجية... فترتفع احتمالات الاستقرار لمنطقتي الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، ليس بوجود أطراف نووية جديدة، ولكن بحدوث نوع من التوازن في الرعب النووي، بين محورين أساسيين في المنطقة الهند وباكستان، من ناحية، وإسرائيل، من ناحية أخرى، بهدف جعل منطقة الشرق الأوسط، خالية من السلاح النووي.. أو خفض احتمالات عدم الاستقرار الذي يمثلها غياب التوازن الاستراتيجي، في المنطقة، إلى أبنى مستوى ممكن.